

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وبعد، فهذه مطوية مفيدة في دراسة الأسانيد.

• السند: سلسلة رواية المتن.

وحيثما نقول: دراسة السند فليس معنى ذلك أن الحكم على الحديث هو بمجرد السند بل المراد بالسند وما يتبعه من المتن.

يوضح ذلك أن الأنواع الحديثية المؤثرة على ثبوت الحديث تكون في السند والمتن. بل إنما يوصف الراوي بالضبط بمقدار موافقته ومخالفته للثقات، فكلما كثرت موافقته كان في ذلك إشعار بزيادة ضبطه، والعكس بالعكس.

• الحكم على الحديث مبدئياً بالنظر في رواية السند.

رجال السند لا يخرجون عن هذه الأحوال:

رواية متفق على توثيقهم.

رواية متفق على جرحهم.

رواية لا يدري ما حالهم أو من هم.

رواية مختلف فيهم.

• الراوي المتفق على ثقته أو جرحه، لا مشكلة فيه.

وكذا الراوي المجهول الحال أو العين، فإنك تتوقف فيه، حتى تنظر في ما يمكن يساعد في الوصول إلى

الحكم.

والمشكلة في الراوي المختلف فيه؛ فهذا الصنف من الرواة: قيل هم شرط الحسن.

وقيل: ينظر في الجرح والتعديل فإن أمكن الجمع بينهما صير إلى ذلك، كأن يكون الجرح نسبياً إلى روايته عن أشياء معينين، أو في حال معين، أو لأمر خاص.

وإلا قدم الجرح المفسر على التعديل.

وقد يقدم التعديل على الجرح المفسر إذا ذكر المعدل سبب الجرح ورده بمعتبر.

• ليس كل جرح في الراوي يرد به حديثه إلا إذا كان مؤثراً في ضبطه!

فقد يجرح الراوي بغير مؤثر في الضبط، فتقبل روايته كحال الراوي المطعون فيه بسبب تكبره أو ترفعه عن المساكين.

وكحال الراوي صاحب البدعة إذا لم يكن داعية، مع معرفته بالضبط.

• يعتمد الجرح بالشروط التالية:

1- أن يكون جرحاً مؤثراً، فقد يجرح الراوي بجرح غير مؤثر.

2- أن يكون الجرح ثابتاً على الرجل. فقد يجرح الرجل بما ليس فيه.

3- أن يكون الجرح بما لا يعتبر من كلام الأقران.

4- أن يكون الجرح مفسراً.

5- أن يثبت استمرار الجرح عليه، فقد يجرح الرجل بشيء، ثم يتوب ويصلح حاله، فما يعود لجرحه محل.

6- أن لا يعارض كلام الجراح بكلام معدل للرجل، يذكر المعدل سبب الجرح ويرده بمعتبر.

7- أن يستمر الراوي المجروح على الوصف الذي جرح به فلا يتراجع عنه.

• كتب الرجال المعتمدة في معرفة حال الرواة جرحاً وتعديلاً عديدة، منها:

1- تهذيب التهذيب لابن حجر في رجال الكتب الستة.

2- لسان الميزان في الرواة الضعفاء المذكورين في كتب الضعفاء.

ومن أهم المختصرات:

1- تقريب التهذيب لابن حجر.

2- الكاشف في رجال الستة.

3- المغني في الضعفاء للذهبي.

4- ديوان الضعفاء للذهبي.

• الطعن في الراوي يكون من جهتين:

1- في عدالته الدينية.

2- في ضبطه.

وعند جمهور أهل الحديث لابد من العلم بثبوتها.

فلا بد من التنصيص عليهما.

دراسة الأسانيد

للشيخ أ.د. محمد بن عمر بازمول
حفظه الله ورعاه

جمعها ورتبها:

د. أبو إسماعيل إبراهيم بن محمد ابن كشيدان
1436 هـ

وقد يثبت كذبه في حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- فيرد حديثه.

• إذا اتصل السند برواية العدل التام الضبط من غير شذوذ، ولا علة فهو الصحيح.

وتام الضبط هو من قيل فيه:

إمام، جبل الحفظ، أمير المؤمنين في الحديث ونحوها.

ثقة ثقة، ثقة عدل، ثقة ضابط. (بتكرار الوصف).

ثقة. عدل، (بإفراد الوصف).

فإن توفرت تلك الشروط وقل ضبطه عن شرط الصحيح فهو الحديث الحسن.

فإذا اتصل السند وكان رواته في أعلى درجات الضبط، وأحدهم قي ضبطه نقص عن شرط الصحيح ولم يصل إلى حد الرد فهو شرط الحسن.

فلا يشترط في الحسن أن يكون كل رواته قليلي الضبط عن شرط الصحيح، بل يكفي أن يكون أحدهم كذلك.

وهو الراوي:

الصدوق.

صدوق يهم (إذا تأكد الباحث من الحديث ليس مما انتقد عليه).

لا بأس به.

أو شيخ.

وعند بعض أهل الحديث كابن حبان يكفي عدم العلم بما ينافيهما. فلا يشترط في ثبوتهما التنصيص عليهما.

• الطعن في العدالة الدينية يكون بأمر:

1- أن ينسب إلى الكذب.

2- أن ينسب إلى الكذب في حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-.

3- أن ينسب إلى مفسق عملي.

4- أن ينسب إلى مفسق اعتقادي (البدعة).

وعدم العلم بثبوت هذه العدالة الدينية جهالة بحال الراوي من جهتهما، فمن روى عنه راويان وعيناه فالظاهر أنه عدل في دينه.

ومن لم يعرف حاله في ذلك فهو مجهول يتوقف في روايته.

• الطعن في ضبط الراوي يتفاوت؛ فقد ينزل الراوي من أعلى مراتب التعديل إلى مجرد أن يقال فيه: إنه ثقة.

وقد ينزله من مرتبة الثقة إلى الصدوق.

وقد ينزله من مرتبة الصدوق إلى الصدوق الذي يهم.

وقد ينزله إلى مرتبة شيخ الرواية الذي لا يعرف بجرح وعرف برواية الحديث وسماعه.

وقد ينزله إلى مرتبة الضعيف.

وقد ينزله إلى مرتبة سيء الحفظ جداً.

وقد ينزله إلى مرتبة المتهم بالكذب.